

قراءة في الصياغة الجديدة لنظرية الاستقراء الأرسطي

December 16 2025

حسين هشام يعقوب البطاط

الخلاصة

يتوقف الدكتور صالح الوائلي عند انتقاداتِ السيد محمد باقر الصدر للمبدأ الأرسطي "الاتفاقي" لا يكون أكثرَّا ولا دائمًا في ثلاثة محطّات رئيسية، مدافعاً عن المدرسة الأرسطية: الأولى، معضلة مجھولية العدد المحقّق لحدود المبدأ، ويعالجها باعتبار حالات الطبيعة لا أفرادها في الاستقراء؛ إذ هي محدودة غالباً، فيتتحقّق الأكثري بما يزيد عن نصف الحالات الكلية، فتنتفي المجھولية، مع تمييزه بين الاستقراء بوصفه تصفحاً للأفراد، والتجربة بوصفها تصفحاً للحالات المشتملة على المبدأ. والثانية، تحليل الاتفاقي بأنّه ما لا يقتضيه طبيعة الموضوع بل لعارضٍ، وما كان كذلك فصدوره أقلّي، مبرزاً عقلية المبدأ وضرورته، ورافضاً تقرير الصدر الذي أرجعه إلى علمٍ إجماليٍ غير محدّد. ومن هاتين ينتقل إلى الثالثة، وهي ثغرة الإعمام؛ إذ دفع بهما ما أثاره الصدر، فمهّد للتبرير الموضوعي للتعيم، معتبراً على معالجة الآخر القائمة على تراكم الاحتمالات، ثم التوسل بمصادرة "تصميم المعرفة البشرية" للانتقال من التصديق العالي إلى اليقين، متسائلاً: لم نهمل الاحتمال المخالف في المحور الآخر كلّما تراكم على محور؟ فلا جواب سوى الاعتقاد بالمبدأ الأرسطي بروحه العقلية. وتبيّن في البحث أنّ المعتبر في الاستقراء أفراد الطبيعة لا حالاتها؛ لأنّ الأخيرة لا تعكس مراد الأرسطيين، ولا تعالج معضلة المجھولية، وأنّ تقرير الوائلي للاتفاقي والانتقال إلى أقلّية الصدور استدلال

غير مستدلٌ عليه، ولا علاقة لازمة بينهما، وأنَّ أيَّ تقريرٍ للاتفاق ينتهي إلى علمٍ إجماليٍّ لافتقاره للصياغة المحددة، وأنَّ محاولة الصدر في تبرير الإعمام أكثر اتساقاً وتمنح يقيناً عقلائياً، بخلاف المبدأ الأرسطي الذي يعُدُّ بيقينٍ صارمٍ لا تفي به مقدّماته.

يمكنكم متابعة قراءة المقال [هنا](#)

كما يمكنكم الإطلاع على العدد بشكل كامل [هنا](#)

شاهد المطلب في رابط التالي:

aldaleel-inst.com/article/251